

## من يتحمل مسؤولية تدهور الوضع الأمني في بنغازي

اللازمة من الجهات المعنية، وبعد التأكيد من سلامة الإجراءات ووفق الإمكانيات المتاحة لديه.

وأوضح البيان أنه تم "تعليق العمل لحين توفير الحماية الكافية للمبنى من الجهات المعنية لمنع تكرار مثل هذه الأفعال".

والتشكيكات من تدهور الوضع الأمني في بنغازي ليست وليدة اللحظة؛ فقد سبق أن شهدت المدينة العديد من الحوادث التي هزتها، ومن تلك الحوادث اغتيال الناشطة الحقوقية حسان البرعصي على يد مسلحين في أكتوبر الماضي، وغيرها من الحوادث التي أحسنت جماعات الإسلام السياسي استغلالها من أجل توجيه الرأي العام ضد الجيش.

ورغم تحرك السلطات في أعقاب تلك الحوادث إلا أن الوضع لم يشهد تغييرا لافتا يمنع تكرار الخروقات.

### موظفو المصرف المركزي في بنغازي علقوا، السبت، عملهم احتجاجا على غياب الحماية الأمنية الكافية

وفي الثامن من يناير الماضي عينت وزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان، والتي يرأسها عبدالله الثني، رئيسا جديدا لجهاز الأمن الداخلي في محاولة لضبط خطة جديدة تضع حدا للخروقات الأمنية في العديد من المناطق التي تديرها الحكومة.

وأعلنت أذاك مديرية أمن بنغازي عن وضعها خطة تستهدف تأمين المدينة والحد من "المحاولات الخارجة عن القانون" من خلال استنفاذ كبير لقواتها وألياتها التي انتشرت بكثافة في كافة أنحاء المدينة.

ولكن يبدو أن تلك التحركات التي جاءت إثر تسجيل العديد من الخروقات لم تنهز الانتقالات الأمنية التي طالت بعض المنشآت العمومية على غرار المستشفيات، علاوة على عمليات الخطف وغيرها.

كما لا يزال الغموض يلف مصير النائبية الليمانية سهام سرقوية التي عارضت بشدة حملة الجيش لخصومة العاصمة طرابلس من قبضة الميليشيات قبل أن يراجع العام الماضي، والتي اختطفت عام 2019 رغم المناشدات الأممية التي تنادي بضرورة الكشف عن مصيرها.

بنغازي - رغم تحرك السلطات المحلية في شرق ليبيا وتحديدا في بنغازي في العديد من المرات إلا أن الخروقات الأمنية لا تزال موجودة، ما يسلب الضوء مجددا على معضلة الأمن في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر.

وعلى السبب موظفو المصرف المركزي في بنغازي عملهم احتجاجا على غياب الحماية الأمنية الكافية، وذلك بعد أيام من تقديم مدير المصرف على الحبري استقالته التي لم يقبلها رئيس البرلمان عقيلة صالح، بسبب غياب التمويل وكذلك انعدام الأمن.

ويرى مراقبون أن تكرار الخروقات الأمنية في بنغازي أو غيرها من المناطق التي يسيطر الجيش سيطرته عليها سيسمح خصومه من الإسلاميين ورقة أخرى لطالما واجهوه بها وهي انعدام الأمن، رغم الحملات التي قادها ضد الجماعات الإرهابية من بنغازي إلى درنة وغيرها.

ومنذ سنوات يستثمر الإسلاميون الذين يسيطرون على غرب ليبيا حوادث متكررة تعكس هشاشة الوضع الأمني في شرق البلاد لمهاجمة الجيش، وحتى التحكم عليه من خلال تشبيبه بالميليشيات غير القادرة على تأمين شرق ليبيا شأنه في ذلك شأن الميليشيات المتمركزة غرب البلاد.

ويقول هؤلاء المراقبون "يتوجب على قادة الجيش اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تنهي حالة الانفلات الأمني التي تعرفها بعض المناطق التي تحت سيطرته".

وقال موظفو المصرف المركزي في بيان إن عدد الاعتداءات تجاوز الأربعة، وكان آخرها يوم الثلاثاء الماضي الموافق للثاني من مارس، مشيرين إلى ما تسببه هذه الاعتداءات من انتهاك لحرية العاملين الذين يظلون محتجزين عدة ساعات داخل المبنى دون أي مساندة تذكر من الجهات الأمنية والعسكرية في بنغازي.

واستردك البيان بالإشارة إلى "قيام أفراد حرس المرافق والمنشآت المكلفين بحماية المصرف بما استطاعوا وفق الإمكانيات المتاحة لديهم للتصدي للاعتداءات"، وأكد أن "من حق أي مواطن أن يتلقى العلاج المناسب له وخصوصا شريحة الجرحى، إلا أن ذلك لن يتأتى بمثل هذه الأفعال".

وتابع أن "المصرف ليس هو الجهة المتعاقدة لتوفير العلاج، وأن دوره يقتصر على السداد عند تلقي الأذونات

## السلطة الجزائرية تدفع بقوة نحو إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة

### تبون يمرر القانون الجديد للانتخابات بمرسوم رئاسي



استعجال الانتخابات المبكرة

ما تريد السلطة استغلاله لتبديد مخاوف العزوف المسجل في الاستحقاقات الأخرى، لكن معوقات التنظيم تصب في وعاء العزوف.

وفيما دخل قطاع عريض من الأحزاب السياسية والمستقلين في حملة حشد ودعمية مبكرة لخوض الاستحقاق، بدأت معالم مقاطعة من طرف قوى المعارضة الراديكالية، على غرار حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، التي وضعت الحوار الشامل كشرط أساسي لنجاح أي استحقاق انتخابي.

وبرر بيان للحزب، المسالة بـ"المناخ غير المناسب للتعبير عن الإرادة الحقيقية للشارع، في ظل استمرار سياسة الغلق السياسي والإعلامي، والتضييق على الحريات بما فيها التوقيفات والمتابعات القضائية".

الإحصائيات الرسمية المعلنة آنذاك، ذكرت أن نسبة المشاركة كانت في حدود 40 في المئة.

وحاز الرئيس تبون على خمسة ملايين صوت من ضمن التسعة ملايين التي أدلت بأصواتها لصالح منافسيه، أما تعداد الهيئة الناجبة فيقدر بأكثر من 23 مليون ناخب.

وفي خطوة تستهدف استقطاب أكبر عدد من الناخبين وتبديد هاجس المقاطعة، جرى التفكير في تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية، في تاريخ واحد، إلا أن التصور أثار مخاوف دوائر السلطة المنظمة والطبقة السياسية من إمكانية الفشل في تنظيم الاستحقاقين معا.

وعادة ما تكون الانتخابات المحلية أكثر استقطابا للشارع الجزائري، لعلاقتها المباشرة مع الاهتمامات والإنشغالات اليومية للمواطنين، وهو

تتجه السلطة الجزائرية بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون نحو المرور بقوة في مسار تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة من خلال تمرير قانون الانتخابات واستدعاء هيئة الانتخابات من خلال مراسيم رئاسية بغية التسريع في تنظيم الاستحقاقين اللذين تتزايد المخاوف حول فرص نجاحهما، لاسيما وأنه تم خلال الأسابيع الماضية استحضار أجواء ما قبل انتخابات 2019 الرئاسية والتعديل الدستوري العام الماضي.

### صابر بليدي

الجزائر - تدفع السلطة الجزائرية بكل قوة من أجل المرور إلى تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية المبكرة، من أجل فرض أمر واقع وكريس مقاربتها لحل الأزمة السياسية القائمة، كما كان الشأن مع الانتخابات الرئاسية في نهاية العام 2019، والتعديل الدستوري في نوفمبر الماضي أيضا، رغم أجواء التوتر والعزوف الشعبي.

وسيتيم تمرير النسخة النهائية لقانون الانتخابات الجديد في شكل مرسوم رئاسي في ظل حل الغرفة الأولى بالبرلمان، كما ينتظر إصدار الرئيس عبدالمجيد تبون، للمرسوم الرئاسي القاضي باستدعاء هيئة الانتخابات، في القريب العاجل بعد مصادقة مجلس الوزراء المنقذ الأحد بالعاصمة برئاسة الرئيس تبون.

لكن في المقابل، تسود أجواء من التوتر السياسي والاجتماعي في البلاد، يشابه كثيرا المناخ الذي جرت في الانتخابات الرئاسية وتعديل الدستور، وهما الاستحقاقان اللذان أجريا في ظروف محتقة وعرفا عزوفا شعبيا كبيرا هز مصداقية وشرعية الرئيس تبون نفسه والدستور الذي أتى به.

وشكل دخول المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على خط الأزمة السياسية في الجزائر، خطوة خلطت أوراق السلطة وفتحت المجال أمام تدويل الوضع الجزائري، خاصة في ظل إصرار ناشطين مهاجرين على الاحتجاج على ما يصفونه بـ"ممارسات القمع والاستبداد لدى الهيئات الدولية من أجل الضغط على السلطة".

ويتوقع متابعون للشأن الجزائري، أن تليق السلطة مقاربتها الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات السياسية المتجددة، تفاديا لأي صدام مع الهيئة الأممية، وهو ما يعزز فرص توسيع نطاق التيار الشعبي المناوئ لها خلال الأسابيع القادمة، ما يشكل عائقا أمام تنظيم الاستحقاق الانتخابي في ظروف ملائمة.

وكان الرئيس تبون، قد صرح في المقابلة المذكورة، بأنه "حظي بدعم عشرة ملايين جزائري خلال الانتخابات الرئاسية، وأن أقلية بالألف هي التي كانت تحرض على المقاطعة وعرقلة الانتخابات الرئاسية"، إلا أن

وتراهن السلطة في الجزائر على الانتخابات المبكرة، من أجل إرساء مؤسسات منتخبة جديدة تتركس المسار السياسي الذي شرعت فيه منذ تنحية الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، تحت ضغط الحراك الشعبي وتجاذبات أركان النظام آنذاك.

وذكر في هذا الشأن الرئيس تبون، في آخر تصريح له أذلى به لوسائل إعلام محلية، أن "الانتخابات التشريعية هي الخيار الوحيد من أجل إحداث التغيير في البلاد"، في رد ضمني على الاحتجاجات السياسية المتجددة منذ أسبوعين، والتي

### بينما دشنت أحزاب حملة حشد مبكرة لخوض الانتخابات، تبرز معالم مقاطعة من طرف أحزاب أخرى تضع الحوار أولوية

وتراهن السلطة في الجزائر على الانتخابات المبكرة، من أجل إرساء مؤسسات منتخبة جديدة تتركس المسار السياسي الذي شرعت فيه منذ تنحية الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، تحت ضغط الحراك الشعبي وتجاذبات أركان النظام آنذاك.

## مسيرات ومسيرات مضادة تعمق أزمة تونس

وتأتي وقفة الدستوري الحر وسط تزايد التحركات في الشارع التونسي للأحزاب ما يقوّض فرص إيجاد تسوية للأزمة التي فجرها التعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي.

ونظمت حركة النهضة الإسلامية قبل أيام مسيرة في العاصمة التونسية "للدعم الشرعية"، فيما تستمر دعوات من الأحزاب اليسارية المعارضة وتجمعات شبابية إلى المزيد من التظاهرات من أجل "رحيل المنظومة الحالية برمتها".

وحاول الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، إنهاء الأزمة الحالية من خلال تنظيم حوار وطني ينهي حالة الاستقطاب التي تخيم على المشهد السياسي في تونس لكن مبادرته تراوح مكانها في ظل اشتراط الرئيس قيس سعيد

استقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي من أجل إطلاق الحوار الوطني. وردت حركة النهضة على هذا الشرط مساء السبت من خلال رفض استقالة المشيشي، حيث شدد الغنوشي خلال إحيائه أربعينية القيادية بالحركة محرزية العبيدي السبت على أن حزبه "يرفض إحداث فراغ في البلاد".

والسبت نظمت أحزاب وقوى يسارية تظاهرة في العاصمة تونس للمطالبة بإطلاق سراح ناشطة موقوفة حُكم عليها بالسجن له أشهر، والإفراج كذلك عن نشاط موقوفين منذ الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في منتصف يناير الماضي.

وتونس - تظاهر المئات الأحد في ولاية (محافظة) باجة شمال تونس لتلبية لدعوة الحزب الدستوري الحر المعارض بقيادة عبير موسى ما يكرس عملية الاستعراض الشعبي التي تعمق الأزمة السياسية.

وردد أنصار الدستوري الحر هتافات مناوئة للحكومة برئاسة هشام المشيشي وحركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحكومي ويحملها كثيرون مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد.



عبير موسى  
النهضة تسببت في تفرق الأوضاع، وضروبي إخراجها من الحكم

وقالت موسى في كلمة لها أمام أنصارها إنه لا توجد إرادة سياسية حقيقية لحل المشاكل التي تعيشها البلاد، منتقدة خيارات حكومة المشيشي. وأشارت موسى إلى "الضرب المنهج لأسس الاقتصاد التونسي وأساسا الفلاحية"، و"ما لا تقوله الحكومة والناشر الإعلامية التي يقتصر دورها على تبيض المنظومة" وفق قولها.

وانتهت خلال كلمتها حركة النهضة الإسلامية بالتسبب في تفرق الأوضاع في البلاد مشددة على ضرورة "إخراج النهضة من الحكم".

### محمد مامون العلو

الرباط - سرّع التصويت على تعديلات القوانين الانتخابية في المغرب في بروز أزمة جديدة داخل الائتلاف الحكومي ما جعل حزب العدالة والتنمية يلوح بطرح الحكومة برئاسة سعد الدين العثماني على تجديد الثقة.

وطالب نواب عن العدالة والتنمية بضرورة طرح حكومة العثماني على البرلمان من أجل التصويت على تجديد الثقة فيها أو إسقاطها وذلك قبل أشهر من الانتخابات العامة في المملكة. وشدد رئيس فريق حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) مصطفى إبراهيمي على أن الحكومة أصبحت "بدون أغلبية باعتبار تصويت أحزاب في الغالبية ضد الحكومة" وتنصلها من التزاماتها الحكومية، ملمحا إلى مطلب إعادة طلب الثقة في الحكومة بتفعيل الفصل 103 من الدستور.

ودافعت البرلمانية والقيادية بالعدالة والتنمية أمينة ماء العينين عن نفس التوجه بتأكيدا أن "سعد الدين العثماني بصفته رئيسا للحكومة فقد أغلبيته في البرلمان، وبذلك لا يمكن لحكومته أن تستمر إلا بتصويت جديد لمنح الثقة"، وهو ما يفرض على رئيس الحكومة تفعيل الفصل 103 من الدستور.

وأضافت ماء العينين أنه بذلك على "العثماني أن يطلب تصويتا منح الثقة لحكومته بناء على موافقة البرلمان على

## حزب العدالة والتنمية يلوح بسحب الثقة من الحكومة المغربية

يمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، ولا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على تاريخ طرح مسألة الثقة، ويؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية".

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب" إنه لن يتم اللجوء إلى هذا الخيار لتكلفتها السياسية التي ستزيد من تعميق الأزمة بين أحزاب التحالف الحكومي، موردين أن سعد الدين العثماني من موقعه الحزبي كأمين عام للعدالة والتنمية رفض بشكل حاسم الإرتهان إلى أي ضغط داخل حزبه.

وتوحدت أحزاب المعارضة والأغلبية للتصويت على القاسم الانتخابي على أساس المسجلين وليس صيغة عدد الأصوات الصحيحة التي تشيبت بها العدالة والتنمية. إذ صادق مجلس النواب الجمعة على تعديل المادة 84 من مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب بحسب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين.

وصوت بالإيجاب على هذا التعديل 160 عضوا من فرقة المعارضة والأغلبية، فيما عارضه 104 أعضاء من حزب فريق العدالة والتنمية، وامتنع برلماني فيدرالية اليسار عن التصويت.

وترى موير أن المصادقة على التعديلات الانتخابية في الشق المتعلق بالقاسم الانتخابي أظهرت "غياب التناغم الذي تعرفه أحزاب الأغلبية الحكومية، وهو غياب كان منذ بداية ولايتها".

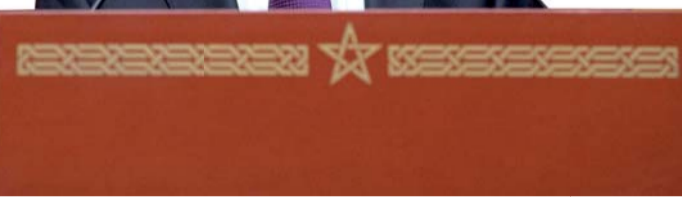
إلى الانتقاسات التي تعيشها الغالبية الحكومية منذ أمد طويل.

وسبق لحزب الاستقلال المعارض أن دعا رئيس الحكومة إلى تفعيل الفصل 103 من الدستور من خلال ربط طلب الموافقة على مشروع قانون إصلاح التعليم لدى مجلس النواب، بتصويت منح الثقة للحكومة حتى تواصل تحمل مسؤوليتها.

ويصنّ الفصل 103 من الدستور على أنه "يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من مجلس النواب التصويت على موافقة الحكومة تحمل مسؤوليتها وهو تصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه".

ويضيف الفصل الدستوري أنه "لا يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من مجلس النواب التصويت على موافقة الحكومة تحمل مسؤوليتها وهو تصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه".

ويرى مراقبون أن طرح سحب الثقة من الحكومة يدخل في إطار "المزيدات السياسية" معتبرين أن مبررات هذه الدعوة ليست معقولة بالنظر



محمد مامون العلو